محاضرة: صفات الأنبياء والرُّسل– العصمة: القسم الثاني

أدلة عصمة الأنبياء عليهم السلام إجمالاً

استدل العلماء على عصمة الأنبياء بأدلة كثيرة، منها:

١– لو صدر منهم الذنب، لحَرُمَ أتباعهم فيما يصدر عنهم، مع أنَّ أتباعهم فرض، وللإجماع،[1] ولقوله تعالى: ﴿**قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ**﴾[آل عمران:٣١].

٢– لو أذنبوا لَرُدَّتْ شهادتهم، إذ لا شهادة لفاسق بالإجماع، ولقوله تعالى: ﴿**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمَاً بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ**﴾[الحجرات:٦]؛ لأنَّ من لا تقبل شهادته في القليل الزائل من متاع الدنيا، كيف تسمع شهادته في الدين القيم؟! أي: القائم إلى يوم القيامة.

٣– إن صدر عنهم ذنب وجب زجرهم وتعنيفهم، لعموم وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا شكَّ أن زجرهم إيذاء لهم، وإيذاؤهم حرام إجماعاً، لقوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابَاً مُهِينَاً**﴾[الأحزاب:٥٧].

٤– لو أذنبوا لاستحقوا العذاب واللوم والطَّعن، لدخولهم تحت قوله تعالى: ﴿**وَمَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدَاً**﴾[الجن:٢٣]، وقوله سبحانه: ﴿**أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ**﴾[البقرة:٤٤]، لكن ذلك مُنتَفٍ بالإجماع، ولكونه من أعظم المنفرات.

٥– قوله تعالى في إبراهيم وإسحاق ويعقوب عليهم السلام: ﴿**إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ**﴾[الأنبياء:٩٠]، والجمع المحلى بالألف واللام للعموم، فيتناول جميع الخيرات

---

[1] أي: وللإجماع الامة على وجوب اتباع الأنبياء.

من الأفعال والتروك، وقوله: ﴿وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ﴾[ص:٤٧]، أي: من المصطفين الأخيار في كل الأمور، فلا يجوز صدور ذنب عنهم.

٦- لو جاز عنهم أن يخونوا الله تعالى بفعل محرم أو مكروه، لَلَزم أن يكون ذلك المُحرَّم أو المكروه طاعة؛ لأنَّ الله تعالى أمرنا باتباعهم في أقوالهم وأفعالهم من غير تفصيل، إلا فيما ثبت اختصاصهم به، فكل ما صدر منهم فنحن مأمورون به، وكل مأمور به، فهو طاعة؛ لأنَّ الله تعالى لا يأمر بالفحشاء.

الجواب عمَّا نقل عن الأنبياء عليهم السلام مما يُفهم منه وقوعهم في المعصية

بعد أن ثبتت عصمة الأنبياء عليهم السلام بالدليل العقلي والنقلي، يَعْرِض لنا هنا أمر، إلا وهو: كيف نُوجِّه ما نقل عن الأنبياء عليهم السلام ممَّا قد يُفهم منه وقوع المعصية منهم؟

هنالك جوابان: الأول: إجمالي، والثاني: تفصيلي.

أولاً: الجواب الإجمالي عمَّا يُفهم منه وقوع المعصية من الأنبياء عليهم السلام:

إنَّ المنقول عن الأنبياء عليهم السلام ممَّا يُتوهم منه وقوع المعصية منهم، لا يخلوا أن يكون متواتراً أو احاداً.

فإذا كان خبر آحاد، فلا يخلوا إمَّا أن يكون صحيحاً، أو ضعيفاً، فإن كان صحيحاً، وجب النظر فيه لتأويله وحمله على ما لا يتعارض مع الأصل القطعي، الذي هو: عصمة الأنبياء عليهم السلام، فإن تعذر ذلك ردَّ لمعارضته القطعي، لأنَّ نسبة الخطأ إلى الرواة أهون من نسبة المعاصي إلى الأنبياء.

وأما إن كان الخبر ضعيفاً، فإنَّه يُرَدّ ولا يُتكلف تأويله.

وأمَّا إذا كان الخبر الذي يُفهم منه وقوع المعصية من الأنبياء عليهم السلام متواتراً سواء أ كان قرآناً أو سنة نبوية، فإن أمكن حمله على معنى آخر لا يتعارض مع العصمة، حُمِل عليه، وصُرف عن ظاهره المُعارض للعصمة.

أمَّا إذا لم يُوجد له محملاً، فيمكن تفسيره على: أنَّه كان قبل البعثة، أو أنَّه من قبيل ترك الأولى، أو أنَّه من قبيل صغائر صدرت عنهم سهواً.

ثانياً: الجواب التفصيلي عمَّا يُفهم منه وقوع المعصية من الأنبياء عليهم السلام:

وهذا يكون بتتبع النصوص التي تُوهم وقوع المعصية من الأنبياء، وحملها وتفسيرها بما لا يتعارض مع عصمة الأنبياء عليهم السلام، وفيما يأتي نصوص يُفهم منها وقوع المعصية من الأنبياء عليهم السلام، والجواب عليها:

أ- ما ورد في قصة أدم عليه السلام في القران الكريم:

قال تعالى: ﴿**وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى**﴾[طه:١٢١]، والعصيان من الكبائر، بدلالة قوله تعالى: ﴿**وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدَاً**﴾[الجن:٢٣]، والغواية تؤكد ذلك؛ لأنَّها اتباع الشيطان، لقوله تعالى: {إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ} [الحجر: ٤٢]، وقوله تعالى: ﴿**فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ**﴾[البقرة:٣٦]، واستحقاق الإخراج من الجنَّة بسبب إزلال الشيطان لهما، يدلّ على أنَّ الصادر منهما كبيرة، وخالف آدم عليه السلام النَّهي عن الأكل من الشجرة، وارتكاب المنهي عنه ذنب.

<u>وأُجيب على ذلك:</u>

بأنَّه كان قبل النبوة؛ لأنَّه لم تكن له في الجنة أُمّة، وإنَّما صار نبياً بعد خروجه من الجنة، بدليل قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى**﴾[طه:١٢٢]، إذ الإجتباء كان متأخراً عن الواقعة.

وكان ذلك عن نسيان، لقوله تعالى: ﴿**فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْماً**﴾[طه:١١٥]، أو كان زلة وسهواً، حيث ظنَّ آدم عليه السلام أنَّ المنهي عنها شجرة بعينها، وقد قَرُبَ فرداً آخر من جنسها.

ب- ما ورد في قصة موسى عليه السلام:

وذلك من قتله المصري في قوله تعالى: ﴿**فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ**﴾[القصص:١٥]، وقتله كان عدواناً، لقوله سبحانه: ﴿**قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ**﴾[القصص:١٥]، وقوله تعالى: ﴿**قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي**﴾[القصص:١٦]، وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿**قَالَ فَعَلْتُهَا إِذًا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ**﴾[الشعراء:٢٠].

<u>وأُجيب على ذلك:</u>

بأنَّ قتل موسى عليه السلام للمصري كان قبل النبوة، وجاز أن يكون قتله خطأً، وما صدر منه من أقوال، فهو محمول على التواضع وهضم النفس.

ج- ما ورد في حق نبينا محمد ﷺ من نصوص:

وذلك في نصوص عدة، ومنها:

١- النصوص الوارد بأمره ﷺ بالاستغفار:

مثل قوله تعالى: ﴿**لِيَغْفِرَ لَكَ اللهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ**﴾ [الفتح: ٢]، وقوله تعالى: ﴿**وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ**﴾[غافر:٥٥]، وقوله سبحانه: ﴿**لَقَدْ تَابَ اللهُ عَلَى النَّبِيِّ**﴾[التوبة:١١٧]، فأسند الذنب للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ وتاب عليه، ولا وجود للتوبة إلا مع الذنب.

<u>وأُجيب على ذلك:</u>

بأنَّ هذا وأمثاله محمول على ما كان من ذنب قبل النبوة، أو أنَّه محمول على ما فرط منه من الزلَّة وترك الأفضل، أو نُسب إليه ذنب قومه، فإنَّ رئيس القوم قد يُنسب إليه ما فعله بعض أتباعه، والمعنى: ليَغفر لأجلك ما تقدم من ذنب أمتك، وما تأخر عنه، واستغفر لذنب أمتك، وتاب الله على أمة النبي ﷺ.

٢- عتاب الله للنبي ﷺ في ابن أم مكتوم رضي الله عنه:

قال تعالى: ﴿**عَبَسَ وَتَوَلَّى ۞ أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى**﴾[عبس:١-٢].

<u>وأُجيب على ذلك:</u>

بأنَّه محمول على أنَّه عتاب على ترك الأفضل والأولى ممَّا يليق بخلقه العظيم، ومثله يُعاتب على مثله، فأخطأ في اجتهاده، فعَبَسَ في وجه الأعمى ابن أمِّ مكتوم، حين جاء يسأله عن الدين؛ لأنَّه رأى أنَّ مجادلة صناديد قريش قد تؤدي إلى أنَّهم سيميلون إليه فيُسلمون، وأنَّ الإعراض عنهم قد يزيد في حقدهم ونفرتهم عن الإسلام؛ لذلك انشغل بهم عن ابن مكتوم الأعمى المسلم، الذي جاء مستزيداً من الإسلام، فالأولى أن لا يَعْبس بوجهه، فيتولى عنه، بل يَتَلَطَّف معه، لِمَا له من منزلة الإسلام.

٣- نصوص صرَّحت بعفو الله تعالى عن النبي ﷺ:

مثل قوله تعالى: ﴿**عَفَا اللهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ**﴾[التوبة:٤٣].

<u>وأُجيب على ذلك:</u>

بأنه تلطف في الخطاب، وعتاب على ترك الأفضل، وإرشاد إلى الاحتياط في تدبير الخيرات، فإنَّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ أذن لجماعة تعللوا بأعذار كان الأولى أن لا تقبل منهم.

حكمة تسجيل ما وقع من الأنبياء عليهم السلام ممَّا ظاهره الزَّلة والمعصية

قد يُقال: ما بَالُ زلَّة الأنبياء حُكِيْت في القرآن، بحيث تتلى على مرِّ الزمان، مع أنَّ الله تعالى غفار ستِّير، وقد أمرنا بالستر على مرتكب الذنب؟

أجيب بأنَّ تسجيل زلَّاتهم يأتي لجملة من الحكم، منها:

١- أنَّه يدل على صدق الأنبياء، وأنَّ ما يُبَلِّغُونه يكون بأمر الله تعالى بلا إخفاء شيء منه.

٢- أنَّ الأنبياء على جلالة قدرهم وكثرة طاعتهم، يلجؤون إلى الله تعالى دائماً بالاستغفار والتضرع في أدنى زلَّة، فعلى الناس- وهم أدنى مرتبة منهم بكثير- أن يتضرعوا إلى الباري كل حين.

٣- أنَّ الصغائر ليست مما يقدح في الإيمان، فلا يُكفَّر الإنسان بها.

٤- أنَّها تدل على بشرية الأنبياء عليهم السلام مع جلالة قدرهم ورفعة مكانتهم، فلا يغالي فيهم أحد ويرفعهم إلى منزلة الربوبية أو الألوهية، وأنَّ الكمال المطلق هو لله تعالى وحده.

وآخر دعوانا أنِ الحمد لله رب العالمين

وصَلَّى الله وسلَّم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين